الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال

أ. الطـاهر جبلي
قسم التاريخ
جامـعة تلمسان

تمهيـد:

واجهت الثورة التحريرية خلال سنواتها التي أعقبت مؤتمر الصومام السياسة الاستعمارية بمختلف أوجهها وأساليبها الأكثر وحشية، ومن أشهر تلك الأساليب سياسية " الأرض المحروقة" التي غدت تقليدا فرنسيا عمره أكثر من قرن من الزمان، وهو التقليد الذي سنه أحد أبرز بناة مستعمرة "الجزائر فرنسية" ونقصد بذلك الماريشال" بيجو"، واستلهمه فيما بعد موريس شال الذي حاول إخماد الثورة بمخطط جهنمي اعتبر من بين أكبر الحركات العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية آنذاك.

لقد استهدف مخطط شال الرهيب ضرب الثورة في الولايتين الثالثة والرابعة التاريخيتين، فكان أشبه "بطعنة خنجر في القلب"، وذلك أن كلتا الولايتين، والرابعة منهما على الخصوص كانت مسرحا لأكبر العمليات العسكرية الفرنسية الرامية إلى توجيه إصابة قاتلة للقوة الثورية الضاربة الممتدة على شكل حزام نصف دائري حول العاصمة مقر القيادة العامة للترسانة العسكرية والسياسية الاستعمارية.

إن الشعار الذي نادى به الجنرال شال "لا الليل و لا الجبل"(NI LA NUIT NI LE DJEBEL)، كان بالإضافة إلى الهدف المباشر والمتمثل في مواجهة الثورة في الولاية الرابعة في معاقلها بجبال الونشريس والظهرة والأطلس البليدي والتيطري، يهدف

أيضا إلى زرع الفزع في صفوف الجماهير الريفية الملتفة حولها، باستخدام أساليب شتى تخدم سياسة الأرض المحروقة من اعتقالات وتعذيب ومختلف أصناف الحرب السيكولوجية التي تفننت في أدائها مكاتب الاستخبارات الفرنسية والفروع الإدارية الخاصة (S A S) الشبيهة بالمحتشدات المنظمة والتي كان يشرف عليها ضباط وخبراء من دهاقنة السياسة الاستعمارية.

إن ظروف العمل الثوري في سنتي 1959 - 1960 فرضت على الولاية الرابعة التاريخية مواجهة أعتى أرمادة فرنسية مجتمعة منذ 1830، ولم تقتصر المعركة على المجابهة العسكرية، بل تعدتها إلى مواجهة سياسية الخداع والإغراء الديغولية منذ صيف 1958 التي رمت الطعم تلو الآخر وذلك من خلال مشاريع مخادعة مثل "سلم الشجعان"، "حق تقرير المصير". من أجل إحداث الانشقاق والضعف في كيان الثورة المتجانس.ولا يغيب عن الذهن أن الولاية الرابعة وهي قلب المعركة التي عاشت الفترة العصيبة من عمر الثورة نتيجة مشكل ظل يؤرق قادتها وفدائييها لمدة سنوات والمتمثل في مشكل التسليح والدعم اللوجيستيكي بعد عجز الوفد الخارجي للثورة عن إمداد ولايات الداخل بحاجياتها للأسلحة والذخيرة وهو الأمر الذي أفرز عدة مشاكل جانبية أثرت سلبا على وتيرة النشاط الثوري بالولاية الرابعة.

لكن رغم تلك التحديات العديدة، نجحت الولاية الرابعة في الخروج من بين "فكي الكماشة" وضربت أمثلة باهرة في صناعة الانتصارات السياسية والعسكرية، وأكدت عبقرية القيادة في الولاية الرابعة أن الثورة تولد من رحم الأزمات دوما.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح جوانب هامة من مواجهة الولاية الرابعة لسياسة الأرض المحروقة الاستعمارية من خلال "مخطط شال كنموذج لهذه السياسة" و ترمي أيضا إلى الإجابة على جملة من التساؤلات على شاكلة: ماهي أهم انعكاسات مخطط شال على الولاية الرابعة 1959 -1960 ؟ وماهي الظروف العامة للنشاط الثوري في الولاية الرابعة أثناء سنوات 1958 -1959 ؟ وفيما تتمثل خصائص الولاية الرابعة ؟ ولماذا كانت هدفا مركّزا لضرب الثورة من العمق؟ وكيف خرجت الثورة منتصرة من وضع الأزمة في الولاية الرابعة ؟.

I - خصوصيات الولاية الرابعة: 1956 – 1958:

إنَّ الولاية الرابعة هي إحدى الولايات الست التي انبثقت من التقسيم الذي نَصَّت عليه قرارات مؤتمر الصومام سنة 1956 [1] التي حَدَّدت معالمها وامتداداتها الجغرافية وأوكلت إليها مَهامًا ثورية لَخصت فيما بعد دورها التاريخي البارز في الثورة الجزائرية.
تَمتدُ هذه الولاية من الشرق إلى الغرب، من بلاد القبائل إلى المنطقة الوهرانية .

إذ ضَمَّت جُزءً من منطقة الونشريس [2] وتمتدُ من الشمال إلى الجنوب من المنطقة الساحلية على امتداد شريطٍ ساحلي يُقدَّرُ بـ 300 كلم إلى مشارف الصحراء حيثُ حدود الولاية السادسة. فالولاية الرابعة تَضم في مُجملها المنطقة الساحلية الوسطى وسهل متيجة الذي يُطوِقُ العاصمة التي كانت تُعتبرُ منطقة ذاتية الإدارة. إضافةً إلى مناطق جبال الأطلس البليدي والتيطري وزكار والظهرة وسهول شلف وجبال الزبربر وبوزقزة وسهل سرسو [3].

تَعرضت الثورة في هذه الرقعة الجغرافية منذ اندلاعها إلى ضغوطات عسكرية وسياسية كبيرة من طرفِ السلطات الإستعمارية. ويعود ذلك إلى جُملةٍ من العوامل والمميزات التي انفردت بها الولاية الرابعة فيما بعد عن بقية الولايات التاريخية. والإشارة هنا ليست للمفاضلة في الدور التاريخي وفي النشاط الثوري بين الولايات بقدرِ ما هو استعراضُ الظروف العامة والوضعيات المختلفة التي مَيزت كل ولاية من ولايات الوطن أثناء الثورة و يُمكن حصرُ جملة من الخصائص التي مَيَّزت الولاية الرابعة وهذا ما يُساعدُ على إيضاحِ وفهم تلك الصعوبات التي واجهت الثورة في هذه الناحية من الوطن.

إنَّ الموقع المحوَري للولاية الرابعة التي تحتَلُّ وسط البلاد، هذا ما جَعلها بعيدةً عن مناطق الحدود إلى جانب السهول الخَصبة التي كانت عرضة لاستغلال المعمِرين مثل سهل متيجة وشلف

وسرسو. إضافةً إلى الكثافة السكانية المُتمثلة في مجموعة الكولون الذين كانوا مَحميين من طرف القوات الإستعمارية المُتمركزة قُرب العاصمة. إلى جانبِ كل هذا، نجدُ المطارات التي كانت تُطوق هذه الناحية كمطار الجزائر الدار البيضاء، عين وسارة، وبيرغبالو في الوسط، مع تركيزٍ مُكثف للثكنات العسكرية الفرنسية التي كانت تُراقب هذه الجهة من الوطن وبالخصوص العاصمة بحكم وزنها السياسي [4].

لعبت الولاية الرابعة دورا تاريخيًا خلال مقاومة الأمير عبد القادر حيثُ كانت كل من المدية ومليانة عاصمتي الأمير خلال فترة مقاومته للفرنسيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفي دوار سوفلات بالتيطري، استشهد البطل المقراني في ماي 1871. وقبلَ الفاتح من نوفمبر 1954، كانت متيجة مهدًا للأعمال التحضيرية لاندلاع الثورة المباركة. إلى جانب ذلك، نجدُ أنَّ هذه الناحية كانت مهدًا لميلاد الحركة المسلحة والمُتمثلة في المنظمة الخاصة التي كانت تُحضِّرُ لتفجير الثورة، وهي الفكر التي بدأت تَختمر منذ حركة 8 ماي 1945 ، وقد تم تجسيد أولى الخطوات في منطقة زدين (عين الدفلى سنة 1947) قبل أن ترفع راية الكفاح المسلح اللجنة الثورية للوحدة والعمل في اجتماع (22)بالمدنية في العاصمة.[5]

وفي إطار الهيكلة الجديدة التي عرفتها الولاية الرابعة عقب مؤتمر الصومام، عَكف المسؤولون على تطبيق قراراته، بحيثُ تَمَّ تقسيم الولاية في أول الأمر إلى ثلاث مناطق :

المنطقة الأولى: التي تَمتدُّ شرق العاصمة حيثُ تشمل جبال بوزقزة وزبربر وتابلاط وكانت من أهمِّ مُدنها : الأربعاء، مفتاح، الأخضرية، عين بسام، الثنية، الرويبة، برج الكيفان، الحراش. وقد كان على رأسِ هذه المنطقة القائد علي خوجة.

المنطقة الثانية: وكانت تضم سلسلة الأطلس البليدي وجبال شرشال وسهل متيجة والساحل وكانت من أهم مدنها: البليدة، المدية، البرواقية، بوفاريك، القليعة، موزاية، العفرون، حجوط، شرشال، عين البنيان، شراقة، بئر الخادم. وكان على رأس هذه المنطقة الشيخ الطيب الجغلالي.

المنطقة الثالثة: هذه المنطقة ضَمَّت جبال الظهرة وزكار والونشريس وسهل الشلف، ومن أهم المدن بها: ثنية الأحد، مليانة، الخميس، عين الدفلى، تنس، شلف، تيسمسيلت، المهدية. وكان قائد هذه المنطقة مع أوائل جانفي 1957 وهو الشهيد محمد عليلي "سي البغدادي". فالولاية الرابعة بمناطقها الثلاث تحتوي على 12 ناحية و48 قسمًا.

وفي جويلية عام 1958، قُسمت المنطقة الثالثة إلى منطقتين وذلك لدوافع تنظيمية . وهاتان المنطقتان يحدهما تارةً خط الطريق

الوطني الجزائر - وهران ومجرى وادي شلف تارةً أخرى، فالجزء الجنوبي لهذا الخط عُرف بالمنطقة الثالثة. وصار الجزء الشمالي للمنطقة الرابعة التي ضُمَّ إليها جزء من الناحية الثالثة [6] من المنطقة الثانية، وبذلك نجد الولاية بمناطقها الأربع تضم 15 ناحية و57 قسمًا. وبعدها تَمَّ إنشاء منطقة خامسة وسادسة منذ سنة 1959 حيثُ أصبحت الولاية في هذه المرحلة 1959 -1962 تَضُم ستة مناطق حيثُ المنطقة السادسة (الجزائر العاصمة) التي تُوجد ضمن الولاية جغرافيًا وهي تابعة لها نظاميًا [7].

وبخصوص الوضعية التي شهدتها الولاية الرابعة بين سنتي 1956 -1958 على مستوى التنظيم الداخلي والعسكري الذي عَكفت عليه القيادات الجديدة من قيادة الولاية إلى مستوى الأقسام لترجمة القرارات التي حَدَّدها مؤتمر الصومام على أرض الواقع بحيث استطاعت الثورة خلال السنتين اللَّتين أعقبتا مؤتمر الصومام استكمال غرس نظامها في كامل التراب الوطني بما فيه الولاية الرابعة[8].

عَرف الشعب الجزائري من التهميش الذي رافقه النزوع إلى الزعامة من طرف بعض القادة الطموحين في الثورة. لكن ذلك لم يمنعه من التضحية في سبيل الوطن والالتفاف حول جبهة التحرير الوطني المُمثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري في ثورته ضد قوى

الاستعمار الفرنسي. ولعلَّ هذا ما دَفع بقيادي الثورة إلى العمل على كسبِ الدعم الشعبي للثورة. وبهذا الصدد، تَجدر الإشارة إلى قول العربي بن مهيدي الذي أصبح يُمثل مبدأً من مبادئ الثورة من الناحية النظرية، ونقصد بذلك البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية الذي تُجسده عبارة "ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنُها الشعب".

رغم امتلاك العمل الثوري لهياكل تنظيمية سياسية وعسكرية إلا أنه ظَلَّ يُعاني من جملةٍ من النقائص كان من أهمها : تداخل الصلاحيات في المناصب السياسية والعسكرية [9] إلى جانب ظهور بعض الحركات المعارِضة لجبهة التحرير الوطني والتي كان على رأسها الحركة الوطنية الجزائرية -MNA - التي كانت تُعرفُ بالحركة المصالية والتي تزعمها بلونيس [10] ،إضافةً إلى محاولة الشيوعيين تكوين جيش أَسَّسه وتزعَّمه الخائن كوبيس [11]، والذي استطاع جيش التحرير تفكيكه والقضاء عليه. وهكذا، فابتداءً من عام 1957، امتد العمل الثوري بشقيه السياسي والعسكري في أوساطِ الشعب الذي كان بالفعل جوهر وروح الثورة في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

إنَّ المشاكل التي عرفتها القيادة السياسية والعسكرية كنقصِ الأسلحة ومحاولات اختراق الثورة من الداخل بتكوين عناصر عميلة أو مغذية لروح الفتنة والشقاق في صفوف الشعب

الجزائري لم تُؤثر على الارتباط العضوي بين الشعب وجيش التحرير، فلقد تميّزت مختلف شرائح الشعب الجزائري بالانضباط الثوري ومساندة العمل المسلح إلى أبعدِ الحدود [12].

أصبحَ نظامُ جبهة التحرير الوطني في الولاية الرابعة ابتداء من سنة 1957باستطاعته تطوير العمل السياسي وتنظيم العمل الثوري بصورة شاملة. "فرغم القمع الشديد والاعتقالات وعمليات خطف المناضلين، الشيء الذي خَلق في بعض الأحيان جوًّا من الحذر والفشل المحسوس يخيم على الشعب، ومع هذا فإنَّ الشعب وجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير بالولاية الرابعة لم يتوقفوا أبدًا عن إزعاجِ العدو في العاصمة، وممارسة الضغط فيها، وحتى في متيجة والساحل وحول العاصمة وإرغام المسؤولين العسكريين على التمسك بنظام منع التجول طيلة سنة 1958 وحتى الاستقلال" [13]

كان على رأسِ القيادة في الولاية الرابعة في هذه الفترة من عُمر الثورة التحريرية العقيد سي أمحمد بوقرة [14] الذي امتازت فترة قيادته للولاية بحركة تطهيرية واسعة لبعض المشكوك في أمرهم من المسؤولين الجزائريين وخاصة المثقفين منهم، وهو ما عُرف بالتطهير والتصفية(Les purges) وهي نفس الشكوك التي كانت تُساورُ عميروش في ولايته على أنّ هناك اختراقاً من طرف الفرنسيين للثورة عن طريق عملاء لها داخل التنظيم السياسي

والعسكري، وانتهى هذا الحال باستشهاد العقيد سي أمحمد بعد شهرين من استشهاد عميروش وسي الحواس في يوم 05 ماي 1959 في ظروفٍ غامضة [15].

هذه هي الخصوصيات العامة للولاية الرابعة التي جعلتها تلعب دورًا بارزًا في الثورة الجزائرية. فقد أدركَ العدو قيمتها الإستراتيجية والتاريخية فاحتاط لها ووضعها في أولوية اهتماماته السياسية والعسكرية [16].

II- ظروف العمل الثوري في الولاية الرابعة 1958 -1959

1 - سياسة ديغول بين الخداع و الإغراء:

كان لبعض الأحداث التي عرفتها الثورة منذ اندلاعها سنة 1954، تأثير حاسم في تطور وتنامي الكفاح المسلح لتحقيق الهدف المنشود الذي تضمنه بيان أول نوفمبر 1954 وهو الاستقلال الكُلي، ولا يتم ذلك إلا بالمحافظة على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية، ويتوج هذا الاستقلال في الأخير بإقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

ويمكننا ذكر بعض هذه الأحداث التي عرفتها الثورة والتي كانت بالفعل ذات تأثير كبير في تطور الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، فضربات الثورة المتوالية زعزعت أركان الجمهورية الرابعة ومكنت جبهة التحرير الوطني من تدويل النزاع في منبر الأمم المتحدة والمناسبات الدولية في حين كانت المصالح

الفرنسية تسعى إلى تقزيمه، إلى جانب مساندة الكثير من الدول العربية والأوربية للقضية الجزائرية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها جون كنيدي (John Kennedy) أمام الكونغرس في 2 جويلية 1957 الذي "يعترف بشخصية الجزائر المستقلة". و"بذلك كان استمرار الكفاح المسلح ونتائجه على الساحة الجزائرية والدولية حديث الساعة في باريس وما حولها، فصارت أحداث الجزائر تُعرف بحرب الجزائر " [17].

وبذلك، لأول مرة في تاريخ الجزائر يصبح الوضع السياسي والعسكري للثورة في لجزائر يؤثر في تسيير الشؤون العمومية في فرنسا، ويتجلى ذلك من خلال أحداث سنتي 1958 -1961 - فقوة الثورة المتنامية كان لها كبير الأثر في عدم استقرار الدولة الفرنسية الذي كان مقدمة لانهيار أركان الجمهورية الرابعة ومجيء منقذ فرنسا من ساحة المعركة، وهو شخصية تاريخية بالنسبة للفرنسيين، شارل ديغول (Charles de Gaulle) الذي ارتبط اسمه بقصة السياسة الجهنمية التي انتهجتها فرنسا الاستعمارية تجاه الجزائر بعد حركة 13 ماي 1958.

لم يكن إعدام ثلاثة جنود فرنسيين في حقيقة الأمر سوى ذريعة استغلها مناصرو ديغول للتحضير عملية إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة التي يتسلم على أنقاضها الجنرال ديغول مقاليد السلطة بالإيليزي.

أما بالنسبة للحركة المعاكسة لهذا المسعى فكانت بقيادة دوبري (Debré) وجاك سوستيل (J. Soustelle) وكذلك بياجي (Biajji) كانت لهم علاقة حسنة مع الجيش بالخصوص مع الجنرالات فوري (Faure) والجنرال إيلي (Ely) والعقيد أراغون (Argoud) وكذلك كوني (Cogny) وبوتي (Petit). وقد تلخصت وجهت نظر هؤلاء الجنرالات في أن ضعف المؤسسات في الدولة سيؤدي لامحالة إلى فقدان أفضل مستعمراتها التي بقيت لها وهي الجزائر والتي ستسقط في الحضيض بفقدانها حرية اتخاذ قرار سياسي [18].

بعد عودة سوستيل إلى فرنسا في 6 فيفري 1958، قام بمزاولة نشاطه السياسي، حيث نَظَّم حملةً من أجل "الجزائر الفرنسية"، فأنشأ من أجل ذلك "اتحاد لإنقاد وتجديد الجزائر الفرنسية" (U.S.R.A.F) [19] وقد كانت المساندة لإنشاء هذا الاتحاد من طرف أربعة حكام عامين سابقين للعهد في الجزائر جورج لوبو (Jeorje Lebeau) وموريس فيولت (Maurice Violette) ونيجلان (Naejelen) وروجي ليونار (Roger Leonard). [20]

وفي 2 مارس 1958، أعلن جاك سوستيل من خلال ندائه للرأي العام عن تشكيل حكومة انقاد عمومية بقيادة الجنرال ديغول [21]. وفي 26 افريل من نفس السنة قامت مظاهرة صامتة بالجزائر العاصمة ضمت أكثر من 30 ألف شخص من الأوربيين يطالبون "بإقامة حكومة إنقاد عمومي". ويصرح روبير لاكوست في

12 ماي 1958 عن احتمال وقوع " ديان بيان فو دبلوماسي" في الجزائر.

صنع يوم 13 ماي 1958 ماكان يتوقعه روبير لاكوست حيث قام المتظاهرون الأوروبيون بالعاصمة باقتحام مقر الحاكم العام بالجزائر، هذه الحركة كانت تنذر بزوال حكومة فليملان في فرنسا وفي 14 ماي 1958، أمر رئيس الجمهورية - روني كوتي - الجيش بالبقاء في خدمة حكومة الجمهورية وكلف ماسو بالمحافظة على النظام [22] مع تشكيل لجنة انقاد عمومية لإنقاد الوضع المصيري الذي عاشته فرنسا في الجزائر، [23] كما دعا الجنرال ديغول للتحادث معه، وأعلن عن نقل سلطاته إلى الجمعية الوطنية [24]. وما كان على هذا الأخير إلاَّ أن قبل بطلب تشكيل الحكومة وصرّح قائلا"هذه الشروط الذي قَبلتُ بها لتشكيل الحكومة" [25].

وبذلك تَم تعيين ديغول من طرف الجمعية الوطنية في 1 جوان 1958 الذي أَنهى الأزمة. ويتساءل : كيف وَصلنا إلى هذه الحالة ؟ وما هي الأدوار التي لَعبناها أثناء الأحداث ؟ [26].

إنها الطريقة التي وصل بها ديغول إلى الحكم كرجل حرب وصاحب مشاريع أَثبتت نجا عتها من خلال مخططات جنرالاته وساسته، دُعاة الجزائر الفرنسية. فكان وصوله إلى السلطة نُقطة محيرة في رزنامة العمل السياسي والثوري في الجزائر.

وبذلك فتحت صفحة جديدة في السياسة الفرنسية تجاه الجزائر صانعها ديغول.

عجزت لجنة التنسيق والتنفيذ عن التحكم في الوضع الجديد، حيث كانت تَشلها تناقضات تغذيها تقديرات متباينة حول سياسة ديغول، فقَرَّرت نقل العمل المسلح إلى فرنسا وتشكيل حكومة مؤقتة [27]. كرَدٍّ فعل من طرف جبهة التحرير الوطني على حركة 13 مايو 1958 التي كانت تهدف إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية [28].

وحسب بعض الكتاب والساسة الفرنسيين، أن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان مبكرا ولم يكن ذلك عاملاً مساعدا أمام أشياء كان يمكن أن تَتم في سرية، بَيد أنها أَصبحت عُرضة للفشل الأمر الذي فرض تغييرها وِفق تنظيمٍ جديد، وهو ما لم يُرضى ديغول ودَفعه إلى مضاعفة المشاريع وتشديد قبضته على الجزائر في إطار سياسة جهنمية شَملت كل المستويات [29].

وَصل ديغول إلى قسنطينة في أكتوبر 1958 ليُعلن في خطاب له عن العمل من أجل التغيير في الجزائر، حيثُ طَرح "مشروعًا طموحا" بالنسبة إليه تحقق الجزائر المتخلفة من خلاله نقلة نوعية في ظرف 5 سنوات ، وهو ما عُرف بمشروع قسنطينة الذي أعطاه صبغة رسمية واعتبره رسالة مباشرة إلى جبهة التحرير الوطني

[30].غيرأن الهدف الخفي من وراء ذلك المشروع هو خنق الثورة بطريقة اقتصادية وإبعاد الشعب عن الالتحاق بها و ذلك بتوفير مناصب الشغل وتحسين ظروف المعيشة.

وبعد أقل من شهر صرح ديغول مرة أخرى في ندوة صحفية عَقدها في قصر ماتنيون Matignan في 23 أكتوبر 1958 "لقد أعلنتُ بدون تحفظ بأنَّ الكثير من رجال التمرد قاتلوا بكل شجاعة من أجل أن يتحقَّق سلم الشجعان وأنا مُتأكد بأنَّهم سيُمضون قُدمًا نحو ذلك [...] حيثما يتواجدون من أجل المقاومة. لم يَبق سوى أن يُقدم قادتهم على القيام بالاتصالات مع الإدارة العامة. إنَّ الحكمة تَقتضي بأنَّ بمقدورنا أن نُسكتَ الأسلحة لرفعِ العلم الأبيض. وأقول بأنَّه في تلك الحالة، سوف نستقبل ونتعاون مع المقاتلين بكل شرف" [31].

لقد أحدث تصريح ديغول حول مشروع "سلم الشجعان" في 23 أكتوبر 1958 ردود أفعال كثيرة تجاه تحول السياسة الفرنسية في معالجة القضية الجزائرية، [32] وكرد فعل من طرف قيادة الثورة في الحكومة المؤقتة التي استمعت إلى الندوة الصحفية التي عَقدها ديغول في قصر ماتنيون حول "سلم الشجعان" وطرحِه لصيغة تفاوض حسب طريقته، رَفض فرحات عباس في 25 أكتوبر 1958 اقتراح عملية توقيف إطلاق النار باعتبار أن القضية الجزائرية ليست

قضية عسكرية فقط بل سياسية ومشكل الجزائر يجب أن يُطرح بصفة شاملة [33].

كانت قناعة ديغول بأنَّ انتفاضة الجزائر بتحريضٍ من الشيوعية والناصرية فكان قراره في الأخير بعد مجيئه إلى الحكم هو إضعاف حركة الثورة وذلك بإرسال نداءٍ إلى الثوار دعاهم من خلاله إلى وضع السلاح عن طريق مشروع "سلم الشجعان". وذلك حتى يحفظ مكانته كقائدٍ للدولة الفرنسية. فمعنى الاستسلام في نظر ديغول هو الشجاعة، أما عن القادة السياسيين للثورة، دعاهم ديغول للاتصال بسفارات فرنسا بتونس والرباط لتتكفَّل بنقلهم إلى فرنسا مع ضمان سلامتهم وعودتهم حيثُ يريدون. "فهل كان سلم الشجعان حيلة سياسية أم ميكيافيلية سافرة ؟ وهل كان ديغول يطمح فعلاً إلى معالجة ورطة العار التي وقعت فيها فرنسا في "حرب الجزائر "؟. إنَّنا لا نَظن ذلك.

كان من المنطقي وضع نداء "سلم الشجعان" في مشروعٍ عام وشامل يهدف إلى خنق الثورة وإضعافها بعد تشتيت قوتها بدءًا بإثارة قضايا السلم والرفاهية دون أن ينسى بأنَّ هذا النداء كان مسبوقًا بمشروع قسنطينة الذي أُعلن أسبوعين قبل نداء "سلم الشجعان" [34].

على هذا الأساس كان مشروع السلم على الطريقة الديغولية يهدف إفراغ الثورة من محتواها أو على الأقل من المعنى

الذي كان يتصوره عن الثورة في إطاره بدعوة الشعب والثوار إلى جزائر الرفاهية والسلم والفرنسة. لهذا لم تكن فكرة مشروع السلم مجرد نداء فقط بل كانت عبارة عن سياسةٍ موجهة إلى التعامل مع جيش التحرير ولَجأ ديغول إلى البحث عن طرف لإيجاد اتصالات محلية [35].

وفي 16 سبتمبر يعلن ديغول عن فكرة تقرير المصير في فترةٍ حاسمة من مراحل الثورة. وللمرة الأولى، تَعترف السلطات الفرنسية للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره، لكن أي مصير يقصده ديغول ؟ سيكون بطبيعة الحال على الطريقة الديغولية التي تُبقي الجزائر على اتصال دائم بفرنسا[36].

لكن، وعلى ما يبدو، كان ديغول يَلعب على ورقةٍ أخرى هي ميدان المناورة عن طريق الحل العسكري لقمع الثورة. فمنذ الحديث عن فكرة تقرير المصير، بَدأ البحث عن صيغةٍ لبدء المحادثات بين الطرفين. ولم تكن أية دلائل للتوافق بينهما من خلال تحفظات كل طرف. فبالنسبة لديغول، كان الهدف من هذه المحاولة هو الوصول إلى استدراج جهةٍ أو طرف يُمثِل جبهة التحرير الوطني و يحظى بمصداقيةٍ لديها، ولكن إذا كان الحصول على اعتراف الحكومة المؤقتة هدفًا رئيسيًا فإنَّه منذ عام 1959، بدأت إحدى أبرز الخطوات الحربية التي أَخذت مكان هذا المسعى (المقصود) - مشروع شال - الذي ألغى عملية البحث عن صيغةٍ

للتفاوض وقد صرح ديغول "بأنَّ غصن الزيتون ممدود إلى الذين يقاتلون ليس إلى الذين هم خارج المعركة (37) عقب الزيارة التي قام بها للمراكز العسكرية في سبتمبر 1959 لشرح توجهه الجديد الذي أَعلنه في خطابه في 16 سبتمبر 1959 والمتضمن فكرة تقرير المصير" [38].

جاء التصريح بعد رد فعل الحكومة المؤقتة على اقتراح الفرنسيين بإشراك الوزراء المسجونين في جزيرة أكس. وبذلك لم يكن المطلب سوى رسالةً تحمل في مضمونها "أنَّ الحكومة المؤقتة لن تَرضخ للقرارات الأحادية الجانب"[39].

حاول ديغول من جهته مُخادعة الداخل والخارج، فأَعلن ندائه إلى الحكومة المؤقتة الذي حَثَّ فيه على ترقية مشروع السلم. إلا أنه كان يُدرك جيدا بأنه في حالة نجاح العملية مع الداخل، ستكون الحكومة المؤقتة في موقف ضعف، وفي حالةِ فشله داخليًا، سيُحاول الضغط على الداخل من خلال الخارج [40].

إن الموقف الذي دَفع ديغول إلى البحث عن طريقةٍ لإيجاد اتصالات محلية تُوجت بنتائج ملموسة. شكلت البدايات الأولى لقضية سي صالح[41] عقب الإعلان عن مشروع سلم الشجعان الذي كان من الوسائل السياسية التي اتبعها ديغول في مناورته تجاه الثورة في الولاية الرابعة وتتلخص القضية في لجوء سي صالح وعدد

من مساعديه إلى الاتصال بالسلطات العليا الفرنسية من أجل التفاوض بصورة انفرادية لتسوية القضية الجزائرية.

بلغت القضية أقصى تطوراتها في ماعرف (بلقاء الإيليزي) يوم 10 جوان 1960 وأسدل عليها الستار بفشل المساعي الفرنسية إثر استشهاد سي صالح في 20 جويلية 1961، والعقيد سي محمد (الجيلالي بونعامة) يوم 6 أوت 1961 ولا شك أن حيثيات القضية لا تزال محفوظة في ذاكرة من بقي على قيد الحياة من قادة الولاية الرابعة وبالإمكان الحصول على وجهة النظر الجزائرية للقضية بعد أن احتكرتها المدرسة التاريخية الإستعمارية لمدة 45 سنة.

2 - مشاكل التسليح " الدعم اللوجستيكي" :

عرفت الولاية الرابعة من جراء أثار مخطط شال عدة مشاكل زادت الوضع تعقيدا كان من بينها مشكل التسليح والذخيرة التي افتقدتها الولاية في ظروف عصيبة مرت بها الثورة في مرحلتها الثانية، فالأسلحة التي تلقاها جيش التحرير كانت تجلبها له تلك الدوريات والكتائب التي تنقلت بنفسها إلى المغرب وخصوصًا إلى تونس. والمُلاحَظ عدم وجود مصلحة أو هيئة تعمل على توزيع الأسلحة ومراقبة توصيله عن طريق الدوريات نحو الجهة المحتاجة إليه. رغم أن مؤتمر الصومام كان قد نَص على قرارات تتعلَّق بضمان الدعم اللوجستيكي للعمل الثوري.

كان من الممكن لقيادة على دراية باحتياجات قوى الكفاح المسلح أن تَجد الحلول المناسبة لمشكلة التسليح قبل انتهاء الجيش الفرنسي من بناء خطي موريس وشال اللذين ساعدا العدو على مضاعفة قوته ولم يكن في مستطاع جيش التحرير الوطني أخْذ زمام المبادرة إذ توقَّف تزويد وحداته بالأسلحة خصوصا مع مطلع خريف 1958. وأصبح الداخل يشعر بنوعٍ من العزلة بل أنَّ القيادة الوطنية في تونس قد تَخلَّت عنه [42].

أما بالنسبة للوفد الخارجي قبل إيقافه أُعتبر هو المكلف بالتموين بالأسلحة. حيث عين مسؤلين عن مصلحة التموين بالأسلحة والذخيرة وكان بن بلة العضو الرئيسي في هذه العملية واختار هذا الأخير أحمد محساس نائبًا مكلفًا عنه. لكن يبدو أنَّ تردد أعضاء الوفد الخارجي في القيام بهذه المهمة لظروف مختلفة جعل الولاتين الأولى والثانية تلح على هذا الموضوع وتبعثُ بمندوبين عنها للضغط على الخارج.

انتقلت الاضطرابات على الحدود الشرقية إلى الولايتين الثالثة والرابعة.وقد حاولت هذه الأخيرة من جهتها دفع عملية إدخال الأسلحة انطلاقا من الولاية الأولى. لكن دون نتائج تذكر [43] .

ازداد الوضع تعقيدًا مع مطلع شهر مايو 1958 بفعل تأثير السدود المكهربة (les barrages électrifiés) ولم يكن العمل على اختراق هذه الحواجز في بعض الأحيان يسمح بتلبية الحاجة الملحة للأسلحة

وقد عَبَّرت لجنة التنسيق والتنفيذ عن انشغالها بقضية الأسلحة. كما صرَّحت بأنَّ تسليح جيش التحرير كان دومًا دون حجم احتياجاته، ومما عَقَّد العملية أكثر توقف دخول الأسلحة من الجهة الغربية أيضا.

تم التطرق إلى الظروف والأوضاع الصعبة نتيجة نقص الأسلحة في اجتماع العقداء الثلاثة المنعقد في شهر ديسمبر 1958 بالولاية الثالثة، وهنا طُرحت مشاكل التسليح التي ضلت دائمًا غير كافية ولم تَكن تُلبِّي احتياجات جيش التحرير الوطني في معظم الأحوال. كما نُوقشت العلاقة بين الداخل والخارج مع ضرورة الرجوع إلى مبادئ وقرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل عن الخارج[44] في إدارة العمل المسلح.

اعتمدت الولاية الرابعة على نفسها من حيثُ التموين و التسليح عندما أصبح لا يُوجد لها أي مصدر للتموين بالأسلحة بعد انقطاعها عن الخارج. و يجب الإشارة إلى أنَّها تمكنت من الحصول على بعض القطع من الأسلحة في هذه المرحلة مثل المسدسات والذخائر بواسطة المناضلين المتواجدين بأوربا، لكن هذه الإعانات كانت محدودة جدا.

ويمكن القول بشكل عام أنَّ الأسلحة الثقيلة اختفت من الميدان، في الفترة الممتدة بين 1959 -1962 بسبب تخزينها وعدم وجود الذخيرة.ولم تَستفد الولاية الرابعة من أي سَند من الخارج

منذ بداية 1959 إلى جانب انعدام الأجوبة من طرف الخارج حول مختلف الاقتراحات والطلبات التي نُوقشت في اجتماع العقداء الثلاثة في ديسمبر 1958 [45] الأمر الذي عرّض الوفد الخارجي إلى حملة من الانتقادات العلنية، خصوصًا إلى كريم بلقاسم باعتباره قائدًا ثوريًا من الرّواد ووزيرًا للحربية في الحكومة المؤقتة آنذاك وإلى فرحات عباس ومؤيديه. غير أن كريم بلقاسم تَقبَّل هذه الانتقادات واعترف بأنَّ الأشهر السابقة (سنة 1958) كانت الأصعب من عمر الثورة وبأنَّ جيش التحرير في الداخل عانى الكثير نتيجة حاجته الماسة للأسلحة والإمدادات [46].

ونشير في هذا الصدد إلى أنَّ العديد من المؤرخين الفرنسيين يؤكدون دور المصالح الفرنسية في تأزم العلاقات بين قيادة الولاية الرابعة والوفد الخارجي. إذ استطاعت المصالح الفرنسية تضخيم انعكاسات مخطط شال على الثورة، وتمكن مكتب الدراسة والاتصال (BEL) من حجز رسائل موجهة من سي صالح زعموم إلى القيادة العامة في غار الدماء ينتقد فيها موقف الخارج الذي يبدو فيه متفرجًا على الذين يواجهون الموت يوميًا في الداخل[47].

كانت لهجة الرسالة شديدة للغاية، جاءت فيها تساؤلات سي صالح وكانت تحمّل كل المسؤولية للمكلفين بالتموين في الخارج وهو ما تُبرره تلك العبارات التي وَردت في الرسالة " ...ماذا تم عمله منذ 1958 لمساعدة المجاهدين في الداخل ؟ وماذا عملتم في

ميدان الاتصال ؟ لقد فضَّلتم ترك الأمور تتدهور والولاية الأولى دون قائد..." [48].

كما تحصَّلت المصالح الفرنسية التابعة لمكتب الدراسات والاتصال BEL على رسائل وجهها سي صالح إلى العقيد هوّاري بومدين قائد هيئة الأركان العامة بوجدة في شهر جانفي 1960 تتضمَّن معلومات الوضعية العسكرية للولاية الرابعة [49].

لقد عَبَّر سي صالح في رسائله عن ميوله لقبول عرضٍ عادل لتسوية الأزمة مُلمِّحًا بذلك إلى مسألة سلم الشجعان التي أعلنها ديغول و يمكن القول في هذا السياق بأنَّ الطرف الفرنسي كان يحاول دائمًا استثمار الأزمات التي تُصادف النشاط الثوري ويُحاول توظيف الانعكاسات السلبية لإحداث الشقاق بين القيادة الداخلية ومسئولي الوفد الخارجي. وفي الوقت نفسه استشعرت قيادة الأركان بوجدة خطر المصالح الخاصة الفرنسية فطالبت من قيادة الولاية الرابعة معلومات وتوضيحات أكثر [50].

ولإنجاح الأهداف الفرنسية سَعت مصالحها لإيجاد وسطاء يساعدونها على تهيئة الأجواء لإقامة اتصالات انفرادية بقيادة الولاية الرابعة، مستفيدةً من الظروف والأوضاع الصعبة السائدة آنذاك، فكلَّفت شيخ يشغل منصب قاضي بالمدية بمهمة وسيط بين السلطات الفرنسية والثوار المجاهدين في الولاية [51].

3 - الولاية الرابعة ومخطط شال (1959 -1960)

كانت سياسة ديغول المتعددة الأوجه تلتقي في هدف واحد هو احتواء وإفشال الثورة التحريرية من خلال سياسة الإغراء (مشروع قسنطينة) الذي أعتبر إرهاصا لظهور السياسة النيوكلونيالية (le néocolonialisme) الديغولية، والخداع والتورية من خلال مشاريع (سلم الشجعان) و(تقرير المصير) أما الوجه السافل لسياسة الرئيس الجنرال فقد تمثلت في مخطط شال الذي لم يكن بمعزلٍ عن السياسة التي انتهجها ديغول تجاه الثورة، حيثُ أنَّها كانت أحد فروع السياسة الجهنمية المنتهجة جانب السياسة الاقتصادية التي جَسَّدها مشروع قسنطينة الذي كان يهدفُ إلى إبعاد الشعب عن الثورة ومَنْعه من الالتحاق بها.

ويُلاحظ أنّه منذ مجيء ديغول إلى الحكم بعد حركة 13 مايو 1958 الشمولية في السياسة التي اتبعها للقضاء على الثورة. وقد برز ذلك من خلال المشاريع السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية من أجل المحافظة على أحلام دُعاة الجزائر الفرنسية. وبذلك "عَمل شال بكل حماس منذ وصوله إلى منصبه الجديد، حيثُ اتبع استراتيجية جديدة ضمن مخطط عسكري كَلَّفه به ديغول لتضييق الخناق والحد من هامش الحركة لجيش التحرير ومنع أي اتصال بالشعب الجزائري [52].

قَدَّم الجنرال شال في 27 فيفري 1959، مشروعه إلى لجنة الدفاع حيثُ تَمَّت المصادقة عليه من طَرف الجنرال ديغول وحُضي

بالموافقة على الأعداد المطلوبة التي شملت العدة والعَتاد الحربي، خاصةً التجهيزات المُكثَّفة بالطائرات العمودية. وقد أعتبر هذا المخطط في الأوساط العسكرية الفرنسية الضربة القاضية لجيش التحرير الوطني.

ركزت الإستراتيجية التي تَضمَّنها مخطط شال على استعمال وسائل قوية بصفةٍ مكثَّفة على إقليم جغرافي محدود (الولاية)، فالجنرال شال قام بجمع قوةٍ خاصة تتكون من المظليين ومن المرتزقة سماها قوة H قدَّر تعدادها بـ50 ألف جندي، من ضمنها اللواء العاشر للمظليين التابعين للسفاح ماسو(Massu) الذي يُعَد جزءً من جحافل قوات التدخل "بالولاية الرابعة"، وكان على هذه القوات المُجنَّدة "تنظيف" الونشريس وجبال الظهرة والأطلس البليدي[53] التي كانت تُشكل جزءً من إقليم الولاية الرابعة.

وبعد اطلاع العدو على نظامه التجسسي في صفوف جيش التحرير الوطني قد وَقع في قبضة هذا الأخير، كالذي حَدث في الولاية الثالثة. لذلك قرَّر شال الهجوم بعنف محاولاً تخليط الأوراق وتغطية فضيحته.

بدأ الهجوم الذي عرف في التكتيك العسكري الذي طبقه الجنرال شال بعملية التاج(Couronne) مع مطلع شهر فبراير واستمر إلى غاية 30 مارس 1959 [54] حيث شَمل

الناحية الوهرانية - الونشريس - بغرب البلاد (قطاعات سعيدة، فرندة، الظهرة والونشريس) وجزء من الولاية الرابعة في جبال الونشريس وركز بالخصوص على حدود الولايتين الرابعة والخامسة[55]. وهناك عملية أخرى شُرع في تنفيذها بعد فشل عملية التاج عُرفت باسم" Courroie" أو الحزام شملت جزء كبيرا من الولاية الرابعة(جبال الظهرة والتيطري والأطلس البليدي) بين شهر أفريل وجوان 1959.

فَرض هذا المخطط على وحدات جيش التحرير الوطني بقيادة سي محمد بونعامة إلى تكتيكٍ جديد في توزيع الوحدات وتطبيق حرب العصابات[56].كما قامت المصالح الفرنسية بممارسة الحرب النفسية والعمل السيكولوجي (57) بعد إنشاء مصالح المكتب الخامس بهدف "التهدئة واحتواء السكان بواسطة الدعاية عن طرق الدوائر الإدارية المختصة (Sections administratives specialisées)[58] واهتم المكتب بمراقبة الحالة الذهنية والنفسية لكل من السكان والجيش الفرنسي. وكان الهدف من كل ذلك محاولة إقناع السكان بعدالة القضية الفرنسية بعد استمالتهم [59]كما عَمل على بثِّ الشكوك في صفوف المجاهدين عن طريق المراسلات المزيفة والأخبار الكاذبة وكان لهذه الأعمال التي سبَّبها المكتب الخامس مصائب كبيرة في صفوف جيش التحرير الوطني [60] خاصةً في الولاية الرابعة التي عَرفت أشكالاً كثيرة من

أنواع العمل السيكولوجي الذي انتهجته المصالح الفرنسية تجاه الثورة.

ومع هذا فإنَّ شال كان لا يرجو القضاء على النشاط العسكري لمجموعات الثوار فحسب بل سَعى إلى تنظيم الإدارة السياسية التي كان يَرى بأنَّها لا تَتم إلاَّ بكسب المجتمع المدني "الكولون" [61]، كما اتبع عدة مراحل لإنجاز مشروعه حيثُ حَقق مسحًا شاملاً لكل ما هو موجود لينتقل إلى مرحلة الإنجاز الفعلي. في هذا السياق يذهب المجاهد لخضر بورقعة قائلا "حتى نحن الثوار في الداخل لم نكن نعرف كيف تكون نهاية هذا المشروع" [62].

كانت لسياسة التحدي التي انتهجها شال في مخططه الجهنمي أثارًا سلبية على نشاط جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة التي هي موضوع دراستنا في هذه المرحلة من عمر الثورة. ومما قاله شال لمراسل صحيفة Le Monde الفرنسية يوم 21 أفريل 1959 "من الممكن أن يكون حلا عسكريا للقضية الجزائرية في أقرب وقت ممكن وإليكم نموذج : في عملية واحدة حسبتُ لها كل الحسابات، كان من نتائجها 2462 بين قتيلٍ وجريح في الولاية الخامسة."[63] فهل نَجح الجنرال شال في مخططه للقضاء على الثورة ؟.

وحسب رواية المجاهد لخضر بورقعة التي يذهب فيها إلى القول " بأنه يبدو للوهلة الأولى أنَّ شال حقق مشروعه الذي خَطط له بإحكام وخبرة وعسكرية حتى توهم أنّه تمكن من القضاء على الثورة، لكن حجم الأحداث التي عرفتها المرحلة في فترة كانت فرنسا تحتفل بفترة انتصارها على الثورة يتعرَّض ديغول لمحاولة اغتيال نجا منها بأعجوبة" [64].

إن المخطط الذي طبقه شال لم يقضي نهائيًا على العمل المسلح للثوار لكنه حاصرهم وجعلهم أشبه بالأسماك التي لا تُغادر حوضها المائي ومكّن القادة الجدد في جيش التحرير الوطني من تكوين قوتين عسكريتين على الحدود الشرقية والغربية [65] التي تمكنت من إعادة الإعتبار والقوة لجيش التحرير. كما يمكن القول بأن العمل المسلح تعرَّض ابتداء من سنة 1959 إلى غاية الأشهر الأولى من عام 1960 إلى ضرباتٍ قوية، خاصةً من طرف مخطط شال الذي دمر فعالية الكفاح المسلح الداخلي للثوار، لتتحول الولاية إلى أوكارٍ مستقلة تتحرَّك وفق الضرورة [66].

ترك مخطط شال في الولاية الرابعة أثار جد سيئة على جيش التحرير الوطني الذي تعرَّض لخسائر ثقيلة في العدة وحتى العتاد وقد صرح عمر أوعمران الذي كان مسئول على قيادة التسليح والتموين العام في جبهة التحرير الوطني يوم 8 جويلية 1958 قائلا :"تَكبد الجيش خسائر كبيرة في العدة والعتاد، حيثُ سَقط

6000 جندي في ظرف شهر في منطقة دوفيفي (بوشقوف حاليًا). فالحصار المضروب من خلال الحواجز التي أقامها شال خَلق أزمةً في إدخال الأسلحة إلى الداخل. إلى جانب الخسائر في صفوف الإطارات السياسية للثورة التحريرية الذين لم يكن لهم بديل لمواجهة الوضع[67].

لقد أفرز المخطط أيضا من خلال آثاره السيئة على الثوار، اضطرابات في صفوف جيش التحرير الوطني. بدأت هذه الاضطرابات في حياة سي محمد بوقرة وتواصلت بعد وفاته لتتأثر جراء انعكاسات عملية "كوروا" في الولاية الرابعة [68] وبذلك خسر جيش التحرير الوطني نتيجة الضغوط المرهبة ما يقرب 3/1 من قواته [69].

إن الوضع السيئ نتيجة الضغط العسكري كان بسبب إستراتيجية الولاية الرابعة وحساسيتها لدى المصالح الفرنسية [70] في هذه الفترة التي شهدتها الولاية بسبب إفرازات مخطط شال. حرصت السلطات الفرنسية على التوصّل إلى إحداث اتصالات بكل الوسائل من أجل تحقيق "سلم الشجعان". لكن رأي شال الذي أعلنه في نوفمبر 1959 على أنَّ كل اتصال من أجل تحقيق وقف إطلاق النار مع الولايات لن يكون ذا جدوى في حالة إبعاد الحكومة المؤقتة عن المفاوضات [71].

كما حاولت المصالح الفرنسية من جهتها استثمار الوضع السيئ الذي شهدته الولاية والحيف اللوجستيكي بسبب أثار مخطط شال لأحداث لقاءات محلية مع قيادة الولاية الرابعة وذلك بعد الشقاق بين القادة المحليين للولاية ومسؤولي الخارج [72] بتونس الذي ساهمت فيه إلى حدٍ بعيد المصالح الفرنسية إلى جانب تضخيمها لأثار مخطط شال على الثورة. وقد كانت هذه الدعاية بهدف إضعاف الثورة وساعدها في ذلك وضعية الولاية الرابعة والثالثة ضد الذين حاولوا إنجاح مشروع "سلم الشجعان "[73].

في خضم هذه الظروف التي عَرفتها الولاية الرابعة كان ميلاد قضية سي صالح لتحقيق سلم الشجعان الذي أَعلنه ديغول في 23 أكتوبر 1958. فالقضية كانت في نظر شال عاملاً ممهدًا لعزل الولاية الرابعة عن الثورة بإدماج عسكرييها في الجيش الفرنسي والضغط على الولايات الأخرى من موقع قوة. فنجاح هذه العملية سيسمح بتكريس نهائي للجزائر الفرنسية في نظر ديغول.

لكن الجزائر المسلمة لم تَكن مرتكزة في الأرياف والثورة كانت تحيط بالمدن وأحيائها الشعبية [74]. فحسب موريس شال "أنَّه منذ أوائل مارس 1960 ، بدت لي نهاية المعارك قريبة جدًا لأنَّ قادة الولاية كانوا قد طَلبوا التفاوض [75] في مرحلة كان الجنرال ديغول يهدف إلى تحقيق ذلك الهدف الذي تَضمنه كتاب : ألان

بيرفيت (Alain Peyrefitte) هل يجب تقسيم الجزائر ؟" وهو المخطط الذي أثار الكثير من الجدل وأسال الحِبر الكثير، حتى أنَّ ديغول تَرك طروحاته بالنظر إلى أن الوضعية يمكن أن تزدادَ سوءً ومن ناحية أخرى يمكن أن تُستأنف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني [76].

4 - انتصارات الثورة في الولاية الرابعة:

شكلت الولاية الرابعة منذ نشأتها معقلا حصينا من معاقل الثورة، ومن جهة أخرى ساهم موقعها الجغرافي الذي يتوسط الشمال الجزائري، الذي كان يحيط بالجزائر العاصمة في جعلها منطقة تركّز كثيف للتواجد الاستعماري من خلال العدد الكبير للمعمرين والانتشار الواسع للأرمادة الكولونيالية.

ذلك الموقع وتلك الأهمية الإستراتيجية سياسيا وعسكريا، أدى إلى تحويل الفعل الثوري إلى صدامات مستمرة متواصلة وبمختلف الوسائل والأساليب في المدن وفي الأرياف على عدم عموم النطاق الجغرافي للولاية الرابعة.

قد لا يتضح مدى نجاح الولاية الرابعة في إحراز أمجاد ثورية دون الإشارة إلى أيام وأحداث عاشتها مدينة الجزائر وجبال الزبربر، وبوزقزة، ومضائق العفرون وجبال الونشريس والظهرة ومرتفعات الأطلس البليدي وصولا إلى تبلاط ومنطقة سوفلات

وغيرها من المدن والقرى التي صنعت ملحمة الولاية الرابعة في مواجهة فرنسا الاستعمارية.

1- الانتصارات السياسية:

إن العمل الثوري في الولاية الرابعة كبقية الولايات، لكن بدرجة أكثر وضوحا استند لعوامل مميزة لها على إستراتجية المواجهة الشاملة على جميع الأصعدة وبمختلف الوسائل، واستفاد من البيئة والظروف الملائمة لإيصال أهداف وتصورات المشروع الثوري التحرري للرأي العام الدولي، وإشراك مجموع الشعب في قضيته.

وفي هذا الصدد شكلت منطقة الجزائر العاصمة خلية تفكير بالنسبة للثورة منذ انطلاقها وتحولت بعد مؤتمر الصومام إلى خلية قيادة وتسيير للنشاط الثوري، وأصبحت منذ سنة 1957 نقطة ساخنة المواجهة في إطار ما عرف "بمعركة الجزائر"، التي انتهت باستعراض تاريخي للقوة من جانب الثورة عندما شاركت الجماهير في إضراب الثمانية أيام « 28 جانفي - 04 فيفري 1957 »[77].

وبعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) من الجزائر في شهر فيفري 1957، فقدت الجزائر العاصمة وضعها القيادي والإداري الثوري لكنها احتفظت بأهميتها السياسية بالنسبة للثورة

الجزائرية، إذ شكلت في مرات عديدة مجس لنبض الشارع الجزائري الملتفّ حول قضية التحرر من نير السيطرة الكولونيالية.

تعتبر أحداث ومظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي شكلت أحياء العاصمة الشعبية مسرحا لها أحد أبرز الشواهد التاريخية على سيل من الدعم الشعبي الذي لم ينقطع من الثورة التحريرية، فقد كانت مفاجأة الثورة لنفسها على حد تصريح فرحات عباس من تونس واعتبرت أيضا نفسا جديدا للثورة[78] قضى على آمال دعاة "الجزائر الفرنسية إلى الأبد". حتى أن ديغول صرح وكتب عن الأحداث قائلا : "... باختصار حان الوقت لإنهاء الحرب..." [79].

2- الانتصارات العسكرية:

بعيدا عن العاصمة كان قادة الولاية الرابعة بدءا من سي أمحمد بوقرة وصولا إلى يوسف الخطيب دون إغفال ذكر الجيلالي بونعامة وصالح زعموم، يضعون الحدث بمواجهة العمليات العسكرية الفرنسية الكبرى التي كانت تسعى إلى تضييق الخناق على هامش الحركة بالنسبة لكتائب وفيالق جيش التحرير بالولاية الرابعة.

لقد كان العمل المسلح في الولاية الرابعة في السنوات الأخيرة من الثورة أشبه بالمعجزات نظرا لحجم الترسانة الفرنسية المدعومة في جريمتها الاستعمارية بحلف الناتو "NATO".

لكن رغم ذلك استطاع أبطال الولاية أمثال علي خوجة - سي لخضر (الذي منه أخذت الأخضرية تسميتها) - رابح زراري (الرائد عزالدين)، رابح درموش والمئات من رفاقهم [80] توجيه ضربات موجعة لفرق الجيش الفرنسي في كمائن مثل بني خلفون « شمال قادرية » ومعارك مثل معركة بوزقزة في (نوفمبر 1958) ومعركة الكاف لخضر ومعركة خميس الخشنة ومعركة واد ملاح (أفريل 1957) والانتصار الرابع على الفرقة الثالثة للمضليين الأجانب 3e REP في نواحي مدينة تابلاط[81].

لقد كانت الانتصارات العسكرية لكتائب الولاية الرابعة بمثابة تحدي صارخ للترسانة الفرنسية التي تضاعفت مع مجيء الجنرال شال على رأس الجيش الفرنسي لتطبيق مخططه الطموح إلى إطفاء شعلة الثورة كما أكده في قولة شهيرة « لا الليل ولا الجبل ».

لكن المبادرة التي كان شال يظن أنها ستصبح حكرا على فرقة وفيالقه ظلت بيد المجاهدين الذين اضطروا إلى مواجهة العدو في معارك لا حصر لها وأشهرها على سبيل الذكر بوزقزة (الأولى والثانية) وادسوفلات "التي اعتبرها الرائد عز الدين في كتابه بأنها تأرا لشهيد ثورة 1871 المقراني المدفون هناك" [82] ومعارك تيزي - فرانكو و جبل اللوح و الداموس و بعاطة...إلخ.

الخاتـمة :

كانت سنوات الثورة التحريرية الأخيرة في الولاية الرابعة مسرحا للبطولة والاستشهاد من قبل فرق وكتائب جيش التحرير الوطني، كما كانت استعراض القوة الأخير للتواجد الاستيطاني الكولونيالي الفرنسي الذي ارتمى بكل ثقله في معركته النهائية من أجل الجزائر الفرنسية، وقام بتوظيف أقصى طاقة له في إطار سياسة الأرض المحروقة المتوارثة عن سفاحي الجيش الفرنسي الذي غزا الجزائر في ظهيرة الخامس من جويلية عام 1830.

إن حجم التضحيات لا يمكن تقدير بالبحث في أوراق التاريخ وحدها، بل يمكن الوقوف عنده من خلال قوائم الشهداء التي تكاد لا تنتهي ومن خلال الإنصات إلى البقية من جيل الثورة في الولاية الرابعة وغيرها من الولايات التاريخية لأن ملحمة الثورة أعظم من أن تحتويها دفتي كتاب أو حتى ذاكرة زمرة من الرجال.

لقد كانت سياسة الأرض المحروقة والقمع مبدأ من مبادئ السياسة الفرنسية في الجزائر لكن تلك السياسة عرفت نقلات نوعية دفع من خلالها الشعب وثورته التضحيات الجسام، ولقد عايشت الولاية الرابعة أحدى الفترات الأكثر مصيرية في عمر الثورة، عندما واجهت مخطط شال (1960/1959) الذي استفاد صاحبه من وضع معظم الجيش الفرنسي (القوة العالمية الرابعة عسكريا) بيده وتحصل على تزكية من "مسيح فرنسا في القرن

العشرين" الجنرال دوغول لحسم قضية الجزائر وثورتها بسواعد المضليين وأسلحتهم، وضباط الفروع الإدارية الخاصة وخداعهم، ودعم العملاء بخيانتهم وأجهزة الاستخبارات ومؤامرتها، وبلغ الزهو بموريس شال بعد عمليات "المنظار" "التاج" "الحزام" « الحجارة الكريمة" أن صرح لغلاة الكولون وأنصار "الجزائر الفرنسية" إلى الأبد في الساحة المقابلة للمبنى ذي الألف نافذة "قصر الحكومة حاليا" أن مصير الثورة سوف يتحدد عند أقدام الجنود الفرنسيين، وفي سبيل تجسيد تفاؤله دفع الشعب العشرات من الآلاف من الشهداء، وخيرة أبناءه الذين واجهوا ترسانة عسكرية مدعومة بأرمادة من الأجهزة الدعائية الكولونيالية بأيسر الوسائل الحربية التي تحفظ للمقاتل الموت الشريف من أجل الوطن.

وفي ختام هذه المحاولة المتواضعة لابد من الإشارة إلى أن ما تصبوا إليه ليس التأريخ لفترة المواجهة بين الولاية الرابعة ومخطط شال بالتموقع بعيدا نظرا لتغاير الزمان والمكان، وإنما محاولة استحضار ملحمة عظيمة عاشتها جبال وبوادي وأرياف الولاية الرابعة وليس ذلك من قبيل الذكرى ولكن من قبيل العرفان والإحساس بالجميل لجيل أبلى البلاء الحسن في سبيل الله والوطن.

الهوامش

1- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة. مذكرات لخضر بورقعة، تحرير الصادق بخوش، ط 1، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص 7.

2: أنظر Claude Paillat , Dossier secret de l'Algérie 13 mai 58, 28 Avril 61, Ed. Presses de la Cité, Paris, 1962, p. 433.

(3): المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير المُلتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية في الولاية 4، تقرير سياسي 20 أوت 1956 نهاية 1958، ج 1، جبهة التحرير الوطني، ص 2 - 4.

(4): المنظمة الوطنية للمجاهدين: المصدر السابق، ص 2 -4.

5- الطيب العلوي محمد، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 -1954، ط1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985، ص 246.

6- المنظمة الوطنية للمجاهدين : المرجع السابق، ص 8 -9.

7- المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية الرابعة)، تقرير سياسي فترة 1959 -1962، ص 5 -16.

8- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية الرابعة)، تقرير سياسي فترة 20 أوت 1956 - نهاية 1958، جبهة التحرير الوطني، ص 10.

9 - أنظر Mohamed Harbi , Les archives de la révolution algérienne, édition Jeune afrique, Paris, 1981, pp 235-240.

10- هو مناضل قومي من أعيان برج منايل، كان قد بَرز في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947 حيثُ أَسقط خصومًا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

(11): هو بلحاج جيلالي (كوبيس)، ومعروف بهذا الاسم الأخير. أصبح فيما بعد عميلاً للاستخبارات الفرنسية، أَسَّس جماعات مُسلَحة مُعادية لجبهة التحرير الوطني. اغتاله أنصاره الذين اخترقتهم الولاية 4 عام 1958 (وكان عضوًا سابقًا في المنظمة الخاصة).

12- المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر نفسه، ص 13.

13- المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر نفسه، ص 19.

14- سي محمد (أحمد بوقرة) المدعو سي أمحمد، عضو في حركة الانتصار للحركات الديمقراطية ومنذ شهر نوفمبر 1954، التحق مستخدمًا سكة الحديد السابق هذا بالمقاومة، مساعدًا سياسيًا 1955 ورائدًا عام 1956 وعقيدًا عام 1957، كان دائمًا في القيادة السياسية لولاية الجزائر. شارك في مجلس ما بين الولايات في ديسمبر 1958، سقط شهيدًا في 5 ماي 1959 في دوار أولاد بوعشرة.

15-بورقعة لخضر، المصدر السابق، ص 19.وللمزيد من المعلومات، أنظر
Claude Paillat, Dossier.., pp 247- 255

16- بورقعة لخضر، المصدر نفسه، ص 7.

17- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع الثورة التحريرية في الولاية الرابعة، تقرير سياسي، فترة 20 أوت 1956، نهاية 1958، ج 1، (ج.ت.و)، ص 129.

18- أنظر Messaoud, Maadad, Guerre d'Algérie, chronologie et commentaires, collection SAD, dirigée par Ali El Kenz, Alger, 1992, pp. 113-114.

19- Union pour le Salut et le Renouveau de l'Algérie Française لعب هذا الإتحاد دورًا هامًا في التحضير النفسي لأحداث 13 ماي 1958 حيثُ أنَّ تسمية هذه الحركة كافية للدلالة على أهدافها.

20- Messaoud, Maadad, op.cit, p. 114

- Ibid , p. 114.

22 *Le Monde*, 15 mai 1958, p 1

وانظر كذلك France Soir, 15 mai 1958, p

-23 La Dépêche de Constantine, 14 mai 1958, p 1.
وانظر كذلك : Le Parisien, 14 mai 1958, p. 1. La Dépêche de l'Est, 14 mai 1958, p. 1 .
24- Le Parisien, 30 mai 1958, p 1
وللمزيد من المعلومات، راجع : France Soir, 30 mai 1958, p1
-25 Le Figaro, 30 mai 1958, p 1
-26 Marc Ferro, *Le 13 mai 1958,* Collection (Les médias et L'événement), Paris, 1985, p. 35
27- محمد حربي :جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع . ترجمة كميل قيصر داغر دار الحكمة بيروت 1980 ، ص .185
-28 Pierre Montagnon , *La guerre d'Algérie 1 N - 3 j, 1962*,Pygmalion, Paris, 1984, p. 314
- 29 Jean Lacouture, De Gaulle, politique *1944-1959*, Edition du Seuil, Paris, 1985, Tome 2, p. 614.
30 - محمد حربي : المصدر نفسه، ص .186
- 31 Alister Horne, *Histoire de la Guerre d'Algérie,* Albin Michel, Paris, 1980, pp. 318-319.
- 32 Jean Daniel, *De Gaulle et l'Algérie,* Ed. du Seuil, Paris, 1986, p. 49.
- 33 Alister Horne, op cit, p. 319.
- 34 Yves Courriére, La guerre d'Algérie (1958-1960. L'heure des Colonels, Fayard, Paris, 1970 , pp. 335-336.
- 35 Messaoud Maadad op.cit. pp. 120-121.
Patrik Eveno, Jean Planchais, La Guerre d'Algérie, La phomic la découverte, Le Monde, Alger, 1989, p. 2453 :
- 36 Ibid, p. 245
- 37 Alister Horne : A savage war of peace, Algeria 1954-1962, The Viking press, New York, 1977, p. 385.
- 38 Patrick Eveno, Jean Planchais, op.cit, p. 245
- 39 Henri Alleg, la guerre d'Algérie T.3, éd Temps actuel Paris 1981, p. 201
- 40 Ibid, p. 201.

(41): قضية سي صالح: إحدى القضايا الشائكة التي عرفتها الثورة في سنواتها الأخيرة، بطلها الرئيسي محمد زعموم المعروف بسي صالح قائد الولاية الرابعة خلفا للعقيد سي محمد بوقرة وتتلخص القضية في لجوء سي صالح وعدد من مساعديه إلى الاتصال

بالسلطات العليا الفرنسية من أجل التفاوض بصورة انفرادية لتسوية قضية الثورة التحريرية، وقد بلغت القضية أقصى تطوراتها بما يعرف (لقاء الإيليزي) يوم 10 جوان 1960 وأسدل عليها الستار بفشل المسائل الفرنسية إثر استشهاد سي صالح في 20 جويلية 1961، والعقيد سي محمد (الجيلالي بونعامة) يوم 6 أوت 1961 ولا شك أن حيثيات القضية لا تزال محفوظة في ذاكرة من بقي على قيد الحياة من قادة الولاية الرابعة وبالإمكان الحصول على وجهة النظر الجزائرية للقضية بعد أن احتكرتها المدرسة التاريخية الاستعمارية لمدة 38 سنة.

(42): المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الملتقى الجهوي المقدَم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية 4)، ج 1، تقرير سياسي، فترة 20 أوت 1956 - 1958 (ج.ت.و.)، ص 139 -141.

43 - Mohamed Teguia, op.cit, p. 321

44- المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الملتقى الجهوي المقدَم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية 4)، ج 1، تقرير سياسي، فترة 1959 - 1962، (ج.ت.و.) ص .198

45- المصدر نفسه، ص .199

46 - Alister Horne , *A savage war of peace*, p385

47 - Henri Alleg, op.cit, p. 202

48- Pierre Montagnon , op.cit, pp. 85-86, voir aussi Montagnon *La guerre d'Algérie,* p. 317.

49 - Yves Courriére , op.cit, p. 617

50 - Yves Courriére , ibid, p. 618

51 - Ibid , p. 618

52 - Alister Horne, op.cit, p. 331

53- المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الملتقى الجهوي المقدَم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية 4)، ج 1، تقرير سياسي، فترة 1959 نهاية 1962، ص 9 -13.

54- المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر السابق، ص 13 -14.

55- عبد الحميد زوزو (مصادر تاريخ الثورة الجزائرية)، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، الجزائر، العددان 110 -111، سبتمبر -ديسمبر 1995، ص .16

56 - المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر السابق، ص 13 -14.

57- كان ظهور مؤسسة العمل البسيكولوجي في مارس 1955 باسم "المكتب الجهوي للعمل البسيكولوجي ثم باسم مصلحة أو المكتب البسيكولوجي (عمليًا، كان في بداية

جويلية من نفس السنة)، وفي 15 جانفي 1957 تَم إنشاء المكتب الخاص لهيئة أركان الجيش لمختلف الأسلحة EMI باسم المكتب الخامس لتغيير تسميته من المكتب الخامس إلى المكتب السادس في نوفمبر 1957 قبل إلغائه في مارس 1959 وعودته إلى تسميته الأولى (المكتب الخامس). وفي مارس 1960، أُلغي المكتب الخامس بعد تحويل جزء من صلاحياته إلى المكتب الثالث (قسم المشاكل الإنسانية).

58- وَصل عددها ما يقرب من 600 مركز، مهمتها تهديم النظام السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني يقودها ضباط محاطين بجماعة عملاء جزائريين. ويضيف Yves Courriere أنَّه بين الحركة المتواجدين هناك جماعة يُطلق عليها اسم La bleuite.

59- عبد الجميد زوزو، المرجع السابق، ص 15.

-60 مختار فيلالي (أساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية)، محاضرة أُلقيت بمناسبة الملتقى الوطني الثاني للثورة بباتنة، عن كتاب أحداث وتأملات، مطبعة عمار قريفي، باتنة، 1994، ص 87 -88.

61- Tanya Matthews , *War in Algeria*, Fondhan University Press, New York, 1962, p. 100

62- لخضر بورقعة : المصدر السابق، ص 10.

63- المصدر نفسه، ص 11. وللمزيد من المعلومات، أنظر

Tanya Matthews, p. 100

64- نفسه، ص 25.

65- Alister Horne, op.cit, p. 339

66- Pierre Montagnon, op.cit, p. 314

67-Pierre Montagnon , *L'affaire Si Salah,* Pygmallion, Paris, 1987, p. 36

68 - Mohamed Teguia, *L'Algérie en guerre 1954-1962*, Office des Publications Universitaires, Alger, p. 380.

69- المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر السابق، ص 187.

70- Mohamed Teguia, op.cit, p. 336

71- Ibid, p. 383

72- Yves Courriére, *La Guerre d'Algérie 1958-1962* Les feux du désespoir, R. Laffont, Paris, 1990, p618.

73- Henri Alleg,op.cit, p. 202.

74- Yves Courriére , op.cit, p. 626.

75- Maurice Challe , *Notre révolte*, Presses de la Cité, Paris, 1968, p. 46.

76Tournoux (J.R.), *Jamais dit*, Paris, 1971, p. 253.

77- jacques- simon - « une grève qui tournera mal » Historia

Magazine N91 224 - 17 Avrail 1972 - P 9448 -

أنظر كذلك H. Alley,- La guerre d'Algérie T. 2, Temps actuel, Paris 1981 – P. 323.

78 - عثمان الطاهر علية - الثورة الجزائرية، أمجاد وبطولات - منشورات المتحف الوطني للمجاهد 96, ص 165.

79- مولود قاسم - شهداء أطفال لم يذوقوا طعم الطفولة - جريدة الشعب عدد 12 ديسمبر 1990.

-80 -يذكر رابح زراري أنه من بين 1200 جندي عمل معهم خـــلال الثورة في الولايـة الرابعة لم يبق منهم عند الاستقلال ســوى 10 مجاهدين فقط. انظر : - CDT- Azzedine les

Fellagas,Ed. ENAG, Alger 1997 – P. 182 .

81- Ibid,. p 149.

82- Azzedine , op.cit,p.164